كَشْفُ عِلَلِ طَرِيقَيِ

ابْنِ غَانِمٍ الْمَقْدِسِيِّ وَابْنِ أَبِي الْحَرَمِ الْمَدَنِيِّ

فِي الأَسَانِيدِ الْقُرْآنِيَّةِ

السَّيِّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِالرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.. وبعد.

هذه الرسالة في كشف حقيقة القول بأن الشيخ عبدالرحمن اليمني أخذ القراءات العشر من طريق (الطيبة) عن علي بن غانم المقدسي، عن عبدالحق السنباطي، عن أحمد بن أسد الأميوطي، عن الإمام ابن الجزري. وأخذها أيضًا من طريق (الطيبة) عن ابن أبي الحرم المدني، عن محمد بن إبراهيم السمديسي، عن أحمد بن أسد الأميوطي، عن الإمام ابن الجزري. وأن اليمني لم يأخذ عن أحمد السنباطي إلا العشر من طريقي (الشاطبية) و(الدرة). وقد سبق لي الرد على هذا القول في رسالة سابقة.

ولقد اعتمد القائلون بهذا القول على ما هو مُدوَّن في الإجازات، دون دراسة وتحقيق وتأصيل لذلك، وكان من هذه الإجازات إجازة صادرة عن الشيخ علي الشبراملسي، إلى تلميذه المحدِّث أبي العز محمد بن أحمد العجمي، وهذه الإجازة محفوظة في مكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة المنورة برقم: (٢٣١/٦). وسيأتي الكلام في مآخذ هذه الإجازة في نهاية هذه الرسالة، بعد دراسة وتحقيق هذا الطريق.

وعليه أقول:

لم يصدر عن الشيخ عبدالرحمن اليمني نفسه نصٌّ ذَكَرَ فيه شيوخه في الإقراء وطرق أسانيدهم، وهذا في حدود بحثي، فجميع ما جاء في أمره كان من خلال تلاميذه وتلاميذهم، ومن خلال المؤرخين. وسأتناول هذه المسألة من خلال هذه الأوجه:

الوجه الأول

(في قول اثنين من كبار تلاميذ عبدالرحمن اليمني)

الأول- عبدالباقي بن عبدالباقي الحنبلي الدمشقي (١٠٠٥-١٠٧١هـ):

قال هذا الشيخ في ثبته المسمى (رياضة الجنة في آثار أهل السنة): "فمن رواياتي أني قرأت القرآن جميعه من طريق (الشاطبية) و(التيسير)، ثم قرأت البقرة من طريق (الدرة)، ثم قرأت جميع القرآن من طريق (النشر) للقراءات العشر، بعد أن أفردت ما تيسر، قراءة محررة مجودة مرتلة، مقرونة بالتيقظ، مشتملة على التفطن والتحفظ، وقد أجزته بجميع ذلك، بحق قراءتي لذلك كله على الشيخ عبدالرحمن اليمني شيخ الإقراء بالديار المصرية، عن والده شحاذة اليمني، وعن شهاب الدين أحمد السنباطي بن عبدالحق، عن شحاذة اليمني المزبور، وإنما أخذ عن الشيخ أحمد لأنه مات والده وهو يقرأ عليه في سورة الأنعام، فأكمله على ابن عبدالحق. وشحاذة أخذ عن الشيخ ناصر الدين الطبلاوي، عن شيخ الإسلام القاضي زكريا الأنصاري".

ويلاحظ أن الشيخ عبدالباقي لم يذكر شيوخًا لشيخه عبدالرحمن غير والده والسنباطي، مع أنه أخذ عنه القراءات من جميع طرقها، حيث قال: "بحق قراءتي لذلك كله على الشيخ عبدالرحمن...".

الثاني- محمد بن قاسم بن إسماعيل البقري (١٠١٨-١١١١هـ):

قال في إجازته لأحد تلاميذه في القراءات السبع: "وأجزت له أن يروي عني ما يجوز لي روايته بشرطه المعتبر عند أهل القبول والنظر، كما أخذته عن سيدي وشيخي الشيخ العالم الفاضل الكامل المشتغل بتلاوة القرآن الهني، سيدي عبدالرحمن اليمني، وهو أخذ عن والده الشيخ شحاذة اليمني، وقرأ

بعد وفاة والده على الشيخ عبدالحق السنباطي، وأخذ الشيخ عبدالحق السنباطي عن الناصر الطبلاوي، عن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري"[1].

ويعني بعبدالحق السنباطي: أحمد بن أحمد بن عبدالحق السنباطي، وأَخْذُهُ عن الطبلاوي مباشرة وارد، ولكنه لم يُذكر إلا في إجازة البقري.

والملاحظ أن البقري أيضًا لم يذكر شيوخًا لعبدالرحمن غير والده والسنباطي، كما تقدم عند عبدالباقي.

والبقري أخذ عن اليمني العشر من جميع طرقها. قال تلميذه مصطفى الحموي في ترجمته: "وقرأ بالروايات على جمعٍ، من أجلّهم: الشيخ الإمام عبدالرحمن بن شحاذة اليمني الشافعي، شيخ الفقهاء والقراء في زمانه، من طريق (الشاطبية) و(الطيبة) و(الدرة). وبرع في علم القراءات والتجويد خصوصًا، واشتهر به، بحيث إنه يستحضر جميع الوجوه من جميع الطرق، من غير مراجعة وتكلّف"[2].

ومصطفى الحموي مجاز من البقري سنة ١٠٨٥هـ بالأزهر، والذي كتب له الإجازة محمد البديري الدمياطي، وهو من تلاميذ البقري أيضًا، وسيأتي ذكره.

وجميع تلاميذ البقري لم يذكروا في أسانيدهم شيوخًا لليمني غير والده والسنباطي، سواء كان ذلك في طريق (الشاطبية) أو (الدرة) أو (الطيبة)، وستأتي أمثلة على ذلك.

١- صورة هذه الإجازة ومصدرها في كتاب: (الأسانيد القرآنية لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري)، ١١٦، ١٩٩.

٢- (فوائد الارتحال): ٥٢٨/١.

الوجه الثاني

(في قول اثنين من كبار المؤرخين لعصر عبدالرحمن اليمني)

الأول- محمد أمين بن فضل الله المحبي، المتوفى سنة ١١١١هـ:

هذا الشيخ هو صاحب كتاب (خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر).

قال المحبي في ترجمة اليمني: "ولد بمصر، وبها نشأ، وقرأ بالروايات السبع على والده من أول القرآن إلى قوله تعالى: "فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد" إلى آخر الآية، ثم توفي والده، فاستأنف القراءة جمعًا للسبعة ثم للعشرة على تلميذ والده الشهاب أحمد بن عبدالحق السنباطي، وحضر دروس الشمس الرملي في الفقه مدةً، ولازم بعده النور الزيادي، وبه تخرّج، وأخذ علوم الأدب عن كثيرين حتى بلغ الغاية في العلوم، وانتهت إليه رياسة علم القراءات"(١).

ويُلاحظ أنه لم يرد في هذه الترجمة من شيوخه في القراءات غير والده والسنباطي، كما يُلاحظ أنه لا وجود لابن غانم المقدسي ولا لابن أبي الحرم المدني، لا في القراءات ولا في غيرها، وهذه ترجمة يُفترض أن تكون شاملة لجميع شيوخه، خاصة شيوخه في تخصصه وهو علم القراءات.

الثاني- مصطفى بن فتح الله الحموي، المتوفى سنة ١١٢٣هـ:

هذا الشيخ هو صاحب كتاب (فوائد الارتحال ونتائج السفر في أخبار القرن الحادي عشر).

وقد توسع الحموي في ترجمة اليمني عن المحبي، ولكنه لم يزد في شيوخه على ما ذكره المحبي، وعلى هذا فلا وجود لابن غانم المقدسي ولا لابن أبي الحرم المدني في مشيخة اليمني عند الحموي(٢).

١- (خلاصة الأثر): ٣٥٨/٢.

٢- انظر ترجمة اليمني في (فوائد الارتحال): ٥٨٣/٤.

وقد أخذ مصطفى الحموي عن سبعة من تلاميذ عبدالرحمن اليمني، سأذكرهم بحسب وفياتهم:

١- عبدالباقي بن عبدالباقي الحنبلي الدمشقي (ت: ١٠٧١هـ):

قال في ترجمته: "وقد حضرت دروسه كثيرًا ولله الحمد، وأنا مُمَيِّز، مع خالي الشمس محمد بن حسن الملا -رحمه الله تعالى- ودخلت في عموم إجازته لمن حضره"[١].

٢- عبدالسلام بن إبراهيم اللقاني (ت: ١٠٧٨هـ):

قال في ترجمته: "حضرت مجالسه بالجامع الأزهر... ودخلت في عموم إجازته لطلبته، وكان بينه وبين والدي كمال الصداقة"[٢].

٣- علي بن علي الشبراملسي (ت: ١٠٨٧هـ):

قال في بداية ترجمته: "أستاذي وشيخي"، ثم قال في نقله عنه: "قرأت عليه كثيرًا، وحضرت دروسه بالبيبرسية، من الجامع الأزهر... وأجازني بمروياته، بإجازة كتبها لي تلميذه، ومعيد درسه، صاحبنا الفاضل أحمد الدمنهوري، سنة ١٠٨٠هـ"[٣].

٤- عبدالقادر بن أحمد الغصين الغزي (ت: ١٠٨٧هـ):

قال في ترجمته: "وقد اجتمعت به بمكة، وسمعت منه الحديث المسلسل بالأولية"[٤].

٥- علي بن إبراهيم الخياط الرشيدي (ت: ١٠٩٤هـ):

قال في ترجمته: "واجتمعت به -بحمد الله- برشيد، وحضرت بعض دروسه"[٥].

١- (فوائد الارتحال): ٤/٤٨٤.
٢- المرجع السابق: ٥/٤٠.
٣- المرجع السابق: ٥/٤٢١.
٤- (فوائد الارتحال): ٥/١٨٢.
٥- المرجع السابق: ٥/٤١١.

٦- شاهين بن منصور الأرمناوي (ت: ١١٠٠هـ):

قال في ترجمته: "وبيني وبينه من المحبة والمودة ما يفوق الوصف، وكتب إليّ إجازة حافلة بمروياته، سلمه الله تعالى"[١].

٧- محمد بن قاسم البقري (ت: ١١١١هـ):

قال في ترجمته: "ومصنفاته كثيرة مفيدة... ومنها كتاب (غنية الطالبين ومنية الراغبين) في علم التجويد، في نحو خمس كراريس، قرأته عليه كاملًا، وكتب لي في آخر نسختي إجازة بخط تلميذه صاحبنا الفاضل الشيخ محمد البديري الدمياطي، الشهير بابن الميت، سنة خمس وثمانين وألف بالجامع الأزهر. وقرأت عليه جميع شرح الجزرية لشيخ الإسلام والمسلمين أبي يحيى زكريا الأنصاري، وأجازني به، وبجميع ما يجوز له روايته"[٢].

فجميع هؤلاء تَقَابَلَ معهم هذا المؤرخ المحقق، وجميعهم ناقل للقراءات عن اليمني، عدا عبدالقادر الغصين، فنقله كان في غير القراءات.

ومن بينهم الشبراملسي، وقد أجاز الحموي بمروياته في إجازة كُتبت سنة ١٠٨٠هـ، على ما تقدم ذكره.

والسؤال: ألم تكن القراءات وطريق إسنادها عن اليمني عن المقدسي وابن أبي الحرم ضمن هذه المرويات التي أُجيز فيها الحموي؟.

وهل فات الحموي -وهو محقق ومؤرخ في عصره- ذِكْر هذا الطريق مع تميّزه بالعلو؛ إذ يرفع شيخه درجتين عن طريق السنباطي، وتفرده بطريق (الطيبة)، على حسب ما ذُكر؟.

١- (فوائد الارتحال): ٢٨٨/٤

٢- السابق: ٥٢٩/١ - ٥٣٠.

الوجه الثالث

(في طريق إسناد أربعة شيوخ من أشهر تلاميذ الشبراملسي والبقري)

الشيخ الأول- أحمد بن محمد البنا الدمياطي (ت: ١١١٧هـ):

جاء في ترجمته: "وقرأ على الشيخ علي الشبراملسي جميع القرآن من طريق (الطيبة)، وختم له بالجامع الأزهر ختمًا حافلًا، وحضره أكابر العلماء، ورؤساء الأمراء"[١].

وذكر هو نفسه طريق إسناده في مقدمة كتابه (إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر) فقال: "قرأت القرآن العظيم من أوله إلى آخره بالقراءات العشر بمضمون طيبة النشر المذكور، بعد حفظها على علّامة العصر والأوان، الذي لم يسمح بنظيره ما تقدم من الدهور والأزمان، أبي الضياء النور علي الشبراملسي بمصر المحروسة، وقرأ شيخنا المذكور على شيخ القرّاء بزمانه الشيخ عبدالرحمن اليمني، وقرأ اليمني على والده الشيخ شحاذة اليمني، وعلى الشهاب أحمد بن عبدالحق السنباطي، وقرأ السنباطي على الشيخ شحاذة المذكور، وقرأ الشيخ شحاذة على الشيخ أبي النصر الطبلاوي، وقرأ الطبلاوي على شيخ الإسلام زكريا الأنصاري".

فهذا طريق متفرد بالشبراملسي، ومقتصر على (الطيبة)، فأين ابن غانم المقدسي وابن أبي الحرم المدني المختصان بطريق (الطيبة)؟!

وللعلم: فالبنا لم يأخذ القراءات إلا عن الشبراملسي، وسلطان بن أحمد المزاحي، والمزاحي أخذ عن سيف الدين بن عطاء الله الفضالي. فطريق المزاحي غير طريق الشبراملسي.

١- (فوائد الارتحال): ٢/٢٤٠.

الشيخ الثاني- أبو المواهب بن عبدالباقي الحنبلي الدمشقي (ت: ١١٢٦هـ):

قال في أسانيده القرآنية: "قد قرأت على والدي للسبع إفرادًا وجمعًا من طريق الشاطبي ختمًا كاملًا، وللثلاثة من طريق (الدرة) مع السبعة من طريق الشاطبي ختمًا ثانيًا كاملًا. ثم توجهت إلى مصر فقرأت على الشيخ محمد البقري إفرادًا وجمعًا للعشرة من طريق (الطيبة) ختمًا كاملًا، وأفرد لي الشيخ محمد البقري للأربعة التي فوق العشرة.

وقرأت إفرادًا وجمعًا للعشرة أيضًا بعض البقرة على خاتمة المحققين الشيخ علي الشبراملسي من طريق (الطيبة)، وأجازني نطقًا وكتابة... وسند القراءة مذكور صدر ثبت والدي، رحمه الله[(١)]".

فقد قرأ أبو المواهب القراءات من كل طرقها، كما هو ملاحظ، وأحال طرق أسانيده إلى ثبت والده، وتقدم والده في (الوجه الأول)، فلا وجود لابن غانم ولا لابن أبي الحرم وفق جميع ما تقدم.

وقد ترجم له مصطفى الحموي فقال في نهاية الترجمة: "وهو الآن شيخ دمشق المحروسة، علمًا وعملًا، وممن أحيا السنة ونشرها بها"[(٢)].

الشيخ الثالث- محمد بن محمد البديري الدمياطي (ت:١١٤٠هـ):

ذكر أسانيده القرآنية في ثبته المسمى (الجواهر الغوالي في بيان الأسانيد العوالي) فقال: "ثم لما جاورت في الأزهر سنة ١٠٨٢ اثنين وثمانين وألف وما بعد ذلك من السنين، أخذت التجويد والقرآن للعشرة من طريق (الشاطبية) و(الدرة) من أول القرآن إلى آخره عن البحرين اللذين لا ساحل لهما، شيخنا الشبراملسي المذكور، ضاعف الله له الأجور، وشيخنا شيخ القراء الأزهري، الشيخ محمد بن قاسم

١– مخطوطة أسانيد أبي المواهب الحنبلي، دار الكتب المصرية تحت رقم: (٤٩ تيمور).

٢– (فوائد الارتحال): ٣/٣٢٦.

بن إسماعيل البقري، وختمت ذلك عليه في صحن الجامع الأزهر، بجمع من العلماء ما بين كبير وأكبر، على عادته وعادة أشياخه من قبله، ثم جمعت عليه للعشرة من طريق (الطيبة) من أول القرآن العظيم إلى قوله تعالى: "قل أؤنبئكم بخير" من سورة آل عمران، وكل منهما قد أخذ ذلك على شيخه شيخ القراء... الشيخ عبدالرحمن زين الدين اليمني، وهو قد أخذ ذلك عن والده نزيل الحرم النبوي، على ساكنه أفضل الصلاة والسلام، الشيخ شحاذة اليمني، فقرأ عليه من أول القرآن إلى قوله تعالى: "فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيدًا" بسورة النساء، فاخترمت المنية الشيخ شحاذة بالمدينة المنورة، ودفن بجانب قبر سيدنا إبراهيم بن نبينا وحبيبنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام، فختم الشيخ عبدالرحمن القراءة للسبعة من المحل الذي وقف عليه إلى آخر القرآن على تلميذ والده الشيخ شهاب الدين عبدالحق بالأزهر، ثم قرأ عليه أيضًا ختمة كاملة للقراء العشرة من طريق (الشاطبية) و(الدرة)، ولما أن ختم عليه بحضرة جمع من العلماء والفضلاء بصحن الأزهر، على عادة من سلف من مشايخه، قام المنشد ينشد قصيدة مدحًا في عبدالرحمن اليمني، فكان من جملتها أن قال: تلك بضاعة ردت إلى أهلها... وقد أخذ الشيخ شحاذة اليمني عن محقق زمانه الشيخ ناصر الدين الطبلاوي".

وكما هو ظاهر فلا وجود لابن غانم المقدسي ولا لابن أبي الحرم المدني في مشيخة عبدالرحمن اليمني.

والملفت هنا أن هذا الشيخ ذكر معلومات عن عبدالرحمن اليمني ووالده لم تُذكر عند غيره، فهل فاته ذكر المقدسي وابن أبي الحرم وهما مصدر علو اليمني؟!

فكيف فاته ذلك وقد وسم ثبته بـ(الجواهر الغوالي في بيان الأسانيد العوالي)؟!

وطريقا ابن غانم وابن أبي الحرم يرفعان السند درجتين عن غيره، على ما سيأتي في الإجازة من قوله: "وهذا سند لا يوجد الآن أعلى منه".

وتقدم أن هذا الشيخ هو كاتب إجازة البقري لمصطفى الحموي، صاحب (فوائد الارتحال)، وكانت الإجازة بجميع ما يجوز للبقري روايته.

وقد فهم البعض من سياق الاحتفال بختم اليمني على السنباطي للعشر من طريقي (الشاطبية) و(الدرة)، أن هذا هو حصيلة ما أخذه اليمني عن السنباطي، وفاتهم أن هذا الاحتفال كان يُقام عند أول ختمة ختمها الطالب على شيخه بالجمع كاملة، سواء كان من طريق (الشاطبية) فقط، أو من طريقي (الشاطبية) و(الدرة)، وكانت هذه الختمة بالنسبة لليمني هي الأولى، لأن السابقة لم تكن كاملة على السنباطي.

ومن الأدلة على ذلك:

ما ذكره أحمد البقري في إجازته لعلي بن أحمد ابن كزبر الدمشقي، حيث قال: "وأُخبره أني أخذت طريق (الشاطبية) للقراء السبعة من ولي الله سيدي محمد البقري، رحمه الله ونفعنا ببركته، وهو أخذ عن سيدي عبدالرحمن اليمني، رحمه الله تعالى، مذاهب القراء السبعة إفرادًا، ثم جمع مذاهبهم في ختمة من طريق (الشاطبية)، وأجازه بالجامع الأزهر بحضرة جمع من أهل العلم، وكتب له بذلك وثيقة، وأخبره، غفر الله لي ولهما، أنه أخذ القراءة عن والده الشيخ شحاذة اليمني، وقرأ بعد وفاة والده على مولانا الشيخ العالم العلامة سيدي أحمد بن عبدالحق السنباطي، والشيخ شحاذة اليمني أخذ عن مولانا ناصر الدين الطبلاوي، وهو أخذ عن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري[1]".

والسؤال: فهل يُعتمد على هذا السياق في عدم قراءة البقري على اليمني لباقي الطرق؟.

ومن الأدلة على ذلك أيضًا: ما تقدم منذ قليل في كلام محمد البديري، من أنه ختم العشر من (الشاطبية) و(الدرة) على البقري في حفلٍ بالجامع الأزهر، ثم بعد ذلك بدأ في الجمع من طريق (الطيبة).

١- راجع الإجازة في كتاب (القراءات وكبار القراء بدمشق): ٢٠٣.

فلا يعني احتفالُ ختم اليمني على السنباطي للعشر من (الشاطبية) و(الدرة) الاقتصار على ذلك، والله أعلم.

الشيخ الرابع- أحمد أبو السماح البقري الأزهري:

تقدّم منذ قليل نص إجازته لابن كزبر الدمشقي، ولم يَظْهر فيها شيوخٌ لليمني غير والده والسنباطي.

فإن قال قائل: هذه الإجازة من طريق (الشاطبية)، وهي من طريق والده والسنباطي.

فأقول: رحل إليه الحاج محمود أفندي، إمام جامع دلكر زادة، من تركيا سنة ١١٤٩هـ، وقرأ عليه بالعشر من طريق (الطيبة) إلى قوله تعالى: "واذكروا الله في أيام معدودات"، وأجازه في هذا القدر قراءةً وفي باقي القرآن إجازة، وذكر له إسناده في ذلك فلم يخرج عن الذي تقدم ذكره في إجازته لابن كزبر الدمشقي[1].

فهذه أخبار أربعة من كبار تلاميذ الشبراملسي والبقري، فلا وجود في طرق أسانيدهم لابن غانم المقدسي، ولا لابن أبي الحرم المدني، والله أعلم.

١- راجع إجازة ولي الدين القويلحصاري لعطاء الله المنصوري، محفوظة بدار الكتب المصرية برقم: (٨٤٤ مجاميع طلعت).

الوجه الرابع

(في عدم استقامة طريقي ابن غانم المقدسي وابن أبي الحرم المدني)

ما تقدم من كلامٍ في الأوجه الثلاثة كان يدور حول نقل عبدالرحمن اليمني عن ابن غانم، وابن أبي الحرم المدني، والكلام هنا سيكون حول ما قيل في اتصال سند ابن غانم وابن أبي الحرم إلى ابن الجزري في القراءات العشر من طريق (الطيبة).

لذا أقول:

إذا كان إسناد هذين الشيخين إلى ابن الجزري في (الطيبة) من قبيل الرواية التي على غير شرط صحة النقل؛ فربما يكون واردًا على ما سيأتي أثناء الكلام عن الإجازة.

أما إذا كان على الشرط الصحيح عند أهل هذا الشأن، وهو تلاوة القرآن من أوله إلى آخره بمُضمَّن (الطيبة)؛ فهذا غير محقق من كلا الجهتين المذكورتين للعلل الآتي ذكرها.

وقبل الدخول في بيان هذه العلل، سأرد على ما ذكره صاحب كتاب (المشرق بتصحيح سند الإقراء في المشرق) بأن السمديسي ليس شيخًا لابن غانم المقدسي، وأن شيخه هو عبدالحق السنباطي، حيث قال: "لكن ابن غانم شيخه عبدالحق السنباطي، أما السمديسي فليس شيخًا لابن غانم" (ص: ٤١).

فهذا مخالف لما أثبته المؤرخون في مؤلَّفاتهم، وسأقتصر على ثلاثة منهم:

الأول- كتاب: (لطف السمر وقطف الثمر) لنجم الدين محمد بن محمد الغزي الدمشقي (ت: ١٠٦١هـ):

ذكر الغزي في ترجمته لابن غانم المقدسي ثمانية من شيوخه، كان أولهم السمديسي، حيث قال: "قرأت بخطِّه أن مولده في أوائل ذي القعدة الحرام عام عشرين وتسعمائة، وأن من مشايخه الذين لازمهم، قاضي القضاة محب الدين أبو الجود محمد بن إبراهيم السمديسي الحنفي، قرأ عليه في القراءات والفقه، وسمع عليه كثيرًا". وقد قرَّظ ابن غانم للغزي في بعض مؤلفاته، حيث قال في هذه الترجمة: "قرظ لنا على الشرح الذي ألفته نظمًا وسميته بـ(المنحة النجمية) على منظومة والدي في النحو المسماة (باللمحة البدرية) مختصر الملحة الحريرية"[١].

وعلى ما تقدم، فقد أثبت الغزي نقل ابن غانم عن السمديسي، كما أنه لم يذكر عبدالحق السنباطي ضمن شيوخه، والغزي عاصر ابن غانم وقابله، على ما تقدم من كلامه.

الثاني- كتاب (خلاصة الأثر) للمحبي، وسبق ذكره:

ذكر المحبي له خمسة عشر شيخًا من بينهم السمديسي، ولا وجود للسنباطي بين مَنْ ذكرهم من الشيوخ، فقال: "نشأ بمصر، وحفظ القرآن وتلاه بالسبع على الشيخ الفقيه الورع الزاهد شهاب الدين أحمد بن الفقيه علي بن حسن المقدسي الحنبلي، وأخذ عن قاضي القضاة محب الدين أبي الجود محمد بن إبراهيم السديسي –*السمديسي*– الحنفي، قرأ عليه القراءات والفقه وسمع عليه كثيرًا"[٢].

الثالث- كتاب (فوائد الارتحال) لمصطفى الحموي، وسبق ذكره:

ذكر الحموي له قرابة عشرين شيخًا، كان السمديسي من بينهم، ولا وجود أيضًا للسنباطي بين هذا العدد، فقال فيما يخص السمديسي: "وتلا العشر على الشيخ العلامة قاضي القضاة، محب الدين أبي الجود محمد بن إبراهيم السمديسي الحنفي، والشيخ العلامة ناصر الدين الطبلاوي الشافعي"[٣].

١- (لطف السمر): ٥٦١/٢ – ٥٦٧.

٢- (خلاصة الأثر): ١٨٠/٣.

٣- (فوائد الارتحال): ٤٣٥/٥.

فهذه ثلاثة أدلة ترد على ما قاله صاحب كتاب (المشرق بتصحيح سند الإقراء في المشرق) بأخذ ابن غانم عن عبدالحق السنباطي، وعدم أخذه عن السمديسي. والله أعلم.

* * *

أعود إلى علل طريقي ابن غانم، وابن أبي الحرم المدني:

جاء في إجازة الشبراملسي إلى تلميذه أبي العز محمد العجمي، أن عبدالرحمن اليمني، أخذ عشر (الطيبة) عن ابن غانم المقدسي، عن عبدالحق السنباطي، عن أحمد بن أسد الأميوطي، عن ابن الجزري.

وأخذها أيضًا عن ابن أبي الحرم المدني، عن محمد السمديسي، عن الأميوطي، عن ابن الجزري.

وسأتناول علل هذين الطريقين من خلال ما يلي:

أولاً- طريق ابن غانم المقدسي:

هذا الطريق فيه أربع علل، وهي:

العلة الأولى: القول بأنه أخذ عن عبدالحق بن محمد السبناطي (٨٢٤-٩٣١هـ)، مردود بالأدلة السالفة، ويكفي منها ما جاء عند نجم الدين الغزي الذي عاصره، وكان متواصلًا معه.

العلة الثانية: لم يرد ما ينصُّ على نقل ابن غانم للقراءات العشر من طريق (الطيبة)، على الشرط الصحيح، وهو: تلاوة القرآن الكريم كاملًا بمضمَّن (الطيبة)، لا على السمديسي ولا على غيره، وهذا مختصر النصوص السابقة في نقله عن السمديسي:

قول الغزي: "قرأ عليه في القراءات والفقه، وسمع عليه كثيرًا".

قول المحبي: "قرأ عليه القراءات والفقه، وسمع عليه كثيرًا".

قول الحموي: "وتلا العشر على الشيخ العلامة قاضي القضاة محب الدين أبو الجود محمد إبراهيم السمديسي الحنفي، والشيخ العلامة ناصر الدين الطبلاوي".

وكما هو ظاهر فلم يرد ما ينصّ على طريق (الطيبة) تلاوةً. حتى إجازة الشبراملسي التي اعتمدوا عليها في تحميل ابن غانم للقراءات العشر تلاوة من طريق (الطيبة)، لم يرد فيها ما ينص على ذلك، وسيأتي هذا أثناء الكلام عن الإجازة.

وهذا كله على اعتبار أن ابن غانم كان من نوابغ التاريخ الإسلامي؛ حيث إن مولده سنة ٩٢٠هـ على ما ذكر هو نفسُه، ووفاة السمديسي سنة ٩٣٢، ووفاة السنباطي سنة ٩٣١هـ.

فنقله عن السمديسي كان وهو في الثانية عشرة من عمره، ونقله عن السنباطي –عند من قال به– كان وهو في الحادية عشرة من عمره، والله أعلم.

العلة الثالثة: في عدم صحة ما قيل من نقل السمديسي للقراءات العشر من طريق (الطيبة)، عن أحمد بن أسد الأميوطي. ويظهر هذا من خلال الآتي:

ترجم له شمس الدين السخاوي فقال: "وحفظ القرآن، وتلا به للسبع على جعفر السنهوري، ويقال إنه أحكم الفن وحقق التجويد، وقرأ على الفخر الديمي متونًا وغيرها... وتفقه قليلًا بالأمين الأقصرائي، ونظام، وصلاح الدين الطرابلسي، وكذا اشتغل في الأصول والعربية عن حمزة المغربي وغيره، وقرأ على حمزة المطول، وربما أخذ عن الخطيب الوزيري بلديه[1]".

ومما يُلاحظ في هذه الترجمة أنه لا وجود لابن أسد الأميوطي بين شيوخ السمديسي، وهذه الترجمة أُخذت له قبل سنة ٨٩٧هـ، حيث قال السخاوي في سياق الترجمة: "وقدم مكة بحرًا سنة سبع وتسعين –*أي ٨٩٧*– صحبة أميره بردبك الخازندار، حين مجيئه لجدة على نيابتها، وكان مقيمًا تحت ظله بها، لم يجئها إلا معه".

١– (الضوء اللامع): ٢٤٦/٦.

وعلى هذا فقد أُخذت هذه الترجمة للسمديسي قبل وفاته بأكثر من خمسة وثلاثين سنة؛ حيث إن وفاته كانت سنة ٩٣٢هـ، والسخاوي الذي ترجم له توفي سنة ٩٠٢هـ بالمدينة المنورة، أي قبل السمديسي بثلاثين سنة.

فإن قيل: لعله أخذ عن ابن أسد الأميوطي بعد ترجمة السخاوي له.

فأقول: وفاة الأميوطي كانت في ذي الحجة سنة ٨٧٢هـ، أي قبل ترجمة السخاوي للسمديسي بأكثر من خمسة وعشرين عامًا.

وقد جاء ذكر أحمد بن أسد الأميوطي ضمن شيوخ السمديسي في ترجمته عند نجم الدين الغزي، ولكن ذكره باسم محمد وليس أحمد، وهذا نص الترجمة كاملة، حيث قال: "أخذ عن رضوان العيني، وعبدالدايم الأزهري، والشمس محمد بن أسد، والقراءات عن جعفر السمنودي، وأخذ عنه الشيخ علاء الدين المقدسي، نزيل القاهرة، الفقه والقراءات، وسمع منه كثيرًا"[1].

فهذا مقدار الترجمة عند الغزي، وذكرها ابن العماد الحنبلي في كتابه (شذرات الذهب)، ولكنه غيّر (رضوان العيني) إلى (رضوان العقبي)، وهذا محال، فوفاة العقبي في: ٨٥٢/٧/٣هـ، ومولد السمديسي في: ٨٥٣/٣/١٤هـ.

وكما يلاحظ فإن الترجمة مضطربة عند الغزي وابن العماد، ومع هذا لم يرد فيها أخذ السمديسي للقراءات عن ابن أسد، بل أخذها عن جعفر السنهوري، على ما تقدم عند السخاوي، وتحرف هنا (السنهوري) إلى (السمنودي).

ويا ليتنا نجد ما يصلنا بالسنهوري حقيقةً، فقد ذكر في إجازته قرابة خمسة وعشرين شيخًا، وقد فصَّل ما نقله عن كل واحد منهم تفصيلًا دقيقًا، مع ذكر إسناد كل واحدٍ منهم في القراءات سبعية

١- (الكواكب السائرة): ٩٨/١.

وعشرية، حتى الشواذ الأربعة ذكر إسناده إليها، وهو مجاز من ابن الجزري بجميع ما يجوز له. والسنهوري هو أول من أخذ الأنصاريُّ عنه القراءات، ولكنّ ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

وبناءً على ما تقدم: فإن السمديسي لم يأخذ عن ابن أسد الأميوطي قراءات أصلًا، فضلًا عن أَخْذِهِ لها من طريق (الطيبة) تحديدًا.

وذِكْرُ الغزي وابن العماد للأميوطي ضمن شيوخ السمديسي، واردٌ إن صحت مشيخته له، فمولد السمديسي ٨٥٣هـ، ووفاة الأميوطي ٨٧٢هـ. والله أعلم.

العلة الرابعة: في عدم وجود ما ينصّ على نقل ابن أسد الأميوطي للقراءات العشر بمُضمَّن (الطيبة) عن ابن الجزري.

فقد ترجم للأميوطي تلميذُه السخاوي ترجمةً مطولةً ومفصلةً، قال فيها، فيما يخص مشيخته في الإقراء: "وحفظ القرآن عند الشمس النحريري السعودي، العمدةَ والشاطبيتين، و(الدماثة) في القراءات الثلاثة للجعبري، و(الطيبة) لابن الجزري".

ثم قال: "والقراءات عن الشهاب ابن الهائم، قرأ عليه للسبع مع (الشاطبية) وأصلها، و(العنوان)، و(الرائية)، وانتفع به، وكذا تلا للسبع على الشهاب أحمد بن علي بن موسى الضرير، إمام جامع شرف الدين، والبرهان الكركي، والنور علي بن آدم البوصيري، مع الشاطبيتين وغيرهما عليه، ولَقِيَ الزينَ بن عياش بمكة في السنة التي ارتحل فيها مع ابن الجزري، فتلا عليه بعضًا، وقرأ على الشمس العفصي للست الزائدة على السبع بما في المصطلح، وللثمان مع (الشاطبية)، وأصلها، و(العنوان)، على الزراتيتي في آخرين أجلهم ابن الجزري، وسافر معه في سنة سبع وعشرين -*أي ٨٢٧* - إلى مكة، وكان يقرأ عليه في المناهل وغيرها حتى أكمل عليه يوم الصعود بالمسجد الحرام، وأذن له... وأخذ عن ولده الشهاب شرحه لطيبة والده[1]".

١- (الضوء اللامع): ١/٢٢٧-٢٣١.

وكما هو ظاهر فلم يرد ما ينصّ على تلاوة الأميوطي للعشر بمضمَّن (الطيبة).

فإن قيل: جاء في السياق "حتى أكمل"، وهذا يُفيد إكماله العشر من طريق (الطيبة).

فأقول: لا وجود لمفعول "أكمل" أصلًا حتى يقال ذلك، وإن كان يعود على (القراءات)، فالأولى رجوعه على (الشاطبية) والمتمم للعشر معها، حيث إن (الشاطبية) هي الوارد ذكرها في سياق العرض والتلاوة المتقدم، ولا وجود (للطيبة) في السياق نفسه.

وربما يقوّي هذا قول السخاوي بعد ذلك: "وأخذ عن ولده الشهاب شرحه لطيبة والده".

والشهاب هو: أحمد ابن الإمام الجزري، شارح (الطيبة)، وذكر السخاوي هذا أيضًا في ترجمته لأحمد ١٩٣/٢.

أليس من الوارد أن يقال: إذا كان ابن أسد تلا العشر على الإمام الجزري بمضمَّن (الطيبة) فما الحاجة إلى أخذ شرحها عن ابن الإمام الجزري؟، والله أعلم.

فهذه أربع علل في طريق ابن غانم المقدسي المؤدي إلى ابن الجزري في القراءات العشر من طريق (الطيبة)، على شرط صحة التلاوة، والله أعلم.

* * *

وقفة بالنسبة للسنباطي:

الشيخ عبدالحق السنباطي لم يأخذ عن ابن أسد عشر (الطيبة) كما ذُكر، فلم يأخذ عنه إلا السبع جمعًا وليس إفرادًا، فقد جاء في ترجمته: "والقراءات بقراءته إفرادًا لغالب السبع، وجمعًا إلى أثناء الأعراف عن النور الإمام، وجمعًا تامًّا عن ابن أسد، بل قرأ على الشهاب السكندري يسيرًا لنافع[1]".

١- (الضوء اللامع): ٣٧/٤-٣٨.

وكما نرى فلا وجود للعشر أصلًا، لا من طيبة ولا من غيرها.

فإن قيل: إن قوله: "وجمعًا تامًّا" يفيد جمع العشر من طريق (الطيبة).

فأقول: السياق ليس فيه إلا السبع؛ ولا وجود للفظ العشر، ولا للطيبة، في جميع الترجمة من أولها إلى آخرها. فقوله: "جمعًا تامًّا" لا يعود في السياق إلا على السبع، والله أعلم.

فهذه علة أيضًا في طريق ابن غانم من جهة السنباطي، لمن قال بذلك، وقد ذكرت في العلة الأولى أدلة عدم صحة نقل ابن غانم عن السنباطي، والله أعلم.

* * *

ثانيًا- طريق ابن أبي الحرم المدني:

تقدم في هذا الطريق أن عبدالرحمن اليمني أخذ عشر (الطيبة) عن ابن أبي الحرم المدني، عن السمديسي، عن ابن أسد الأميوطي، عن ابن الجزري.

وقد ذكرت فيما سبق العلة في أخذ السمديسي عن الأميوطي، وأخذ الأميوطي عن ابن الجزري للقراءات العشر من طريق (الطيبة) تلاوة، والكلام هنا سيكون في أخذ ابن أبي الحرم عن السمديسي، فأقول:

لم يرد فيما وقفت عليه ما يفيد بنقل ابن أبي الحرم المدني للقراءات من طريق الطيبة حتى يُحمَّل إياها ويختص بها، ودليل ذلك في مصدرين:

المصدر الأول:

ما ذكره تلميذه عبدالحق بن سيف الدين الدهلوي، حيث قال: "ثم إني قرأت الكتاب المجيد، وبعض ما يتعلق به من كتب القراءة، ورسائل التجويد، على عدةٍ من المشايخ، من أجلّهم وأعظمهم وقدوتهم شيخ شيوخ المقرئين في الحرمين الشريفين، وأستاذ الفقهاء والقراء بمدينة سيد الثقلين ﷺ، تذكرة السلف وحجة الخلف، الشيخ الإمام الحجة العالم: أحمد بن محمد بن محمد الشافعي المدني، عرف بالشيخ أبي الحرم، مات سنة إحدى وألف بالمدينة المطهرة، ودفن بالبقيع، رحمة الأبرار [*هكذا ذكرها المحقق*]، وأسكنه بحبوحة جنانه دار القرار.

فقد أجازني بقراءتي عليه كتاب الشاطبي، وشيء من القرآن العظيم، وصحيح البخاري من أحاديث النبي الكريم ﷺ، في المسجد الشريف النبوي غرة الشهر المكرم شعبان عمت ميامنه لأهل الإيمان سنة ثمان وتسعين وتسعمائة، بجميع ما يجوز روايته عنه من القرآن العظيم، وكتب القراءة والأحاديث بالشرائط المعتبرة عند أهله.

وقال وكتبه بيده ما نصه: قرأت القرآن العظيم على عدة من المشايخ الأجلاء المقرئين والقراء المجودين، من أعلاهم سندًا الشيخ العلامة المقرئ المجوّد محمد بن إبراهيم السمديسي المصري، وهو عن الشيخ المقرئ أحمد الأميوطي المصري، وهو عن الشيخ شمس الدين محمد بن الجزري شيخ القراء المجودين، وسنده إلى النبي ﷺ مشهور في الكتاب والسنة مذكور في بعض مصنفاته"[1].

وأقول:

يلاحظ أنه لا وجود للطيبة في هذا السياق، لا في كلام عبدالحق الدهلوي فيما تحمله عن شيخه ابن أبي الحرم، ولا في كلام ابن أبي الحرم فيما تحمّله عن شيخه السمديسي.

كما يلاحظ أن الإجازة في بعض القرآن وفي كتب القراءات وفي الحديث، فهي ليست مختصة بالقراءات.

ويلاحظ أيضًا أنه أخذ بطريق السمديسي لما فيه من علو في السند، ولم يفصح عما تحمله من جهة هذا العلو، فقوله: "قرأت القرآن العظيم على عدة..."، كلام مبهم لا وضوح فيه للمقروء، ولا لطريقة التحمل. والله أعلم.

المصدر الثاني:

ذكر المحبي صاحب (خلاصة الأثر) في سياق ترجمةٍ لشيخ اسمه: علي بن أبي بكر المعروف بالجمال المصري، مولده بمكة سنة ١٠٠٢هـ، ووفاته بها سنة ١٠٧٢هـ، وقال في هذه الترجمة: "واشتغل أولًا بالقراءات على الشيخ عبدالرحمن أبي الحسن بن ناصر الأشعري، فقرأ عليه إلى أن مات سنة إحدى وثلاثين وألف، فأكمل القراءة على تلميذه الشيخ أحمد الحكمي، وقرأ على الشيخ محمد تقي الدين الزبيري، وسند الزبيري وسند الشيخ أبي الحسن من طريق أهل المدينة واحد، فإنهما قرأا جميعًا على المقرئ الشيخ محمد بن أبي الحرم المدني، وهو عن جماعة أجلاء، من أعلاهم سندًا الشيخ الإمام الشمس محمد

١- انظر: حل الجزرية، للشيخ عبدالحق بن سيف الدين الدهلوي، تحقيق الشيخ محمد بن عبده أحمد غروي، ٦٢.

بن إبراهيم السمديسي المصري الحنفي، وهو عن شيخ القراء أحمد بن راشد [*ابن أسد*] الأميوطي، وهو عن إمام القراء أبي الخير محمد بن محمد بن محمد الجزري[1]".

وأقول:

يلاحظ هنا أيضًا أنه لا وجود للطيبة، فما هو إلا طريق من الطرق الموجودة في الأسانيد القرآنية، والتي لا وضوح فيها للمقروء ولا لكيفية التحمل.

كما يلاحظ تكرار الإشارة إلى العلوّ في المصدر السابق، وهنا نصًّا في قوله: "من أعلاهم سندًا الشيخ..."، وسيأتي هذا أيضًا في إجازة الشبراملسي حيث قال: "وهذا سند لا يوجد الآن أعلى منه".

والعلوّ في الأسانيد القرآنية غالبًا ما يكون من قبيل أنواع التحمل الحديثية، وهذا إن لم يكن فيه تفصيل لكيفية التحمل والأداء، والله أعلم.

وطريقا ابن غانم وابن أبي الحرم المدني موجودان في كتاب (الحلقات المضيئات) مع الإشارة إلى بعض عللهما في بعض المواضع.

فهذه خمس علل في طريقي ابن غانم وابن أبي الحرم المدني، اثنتان لابن غانم، وواحدة لابن أبي الحرم، واثنتان لهما معًا، وهذا ملخصها.

الأولى: عدم صحة القول بأخذ ابن غانم عن عبدالحق السنباطي.

الثانية: عدم وجود ما ينص على أخذ ابن غانم لعشر الطيبة عن السمديسي ولا غيره.

الثالثة: عدم صحة القول بأخذ السمديسي لعشر الطيبة عن ابن أسد الأميوطي.

الرابعة: عدم وجود ما ينص على أخذ الأميوطي لعشر الطيبة عن ابن الجزري.

الخامسة: عدم وجود ما ينص على أخذ ابن أبي الحرم لعشر الطيبة عن السمديسي. والله أعلم.

١- (خلاصة الأثر): ٣/١٢٨-١٢٩.

الوجه الخامس

(وقفات مع مآخذ على إجازة الشبراملسي)

سنتناول فيما يلي وقفات مع مآخذ على إجازة الشبراملسي التي اعتمد عليها البعض في تحميل عبدالرحمن اليمني للقراءات العشر من طريق (الطيبة)، عن ابن غانم المقدسي وابن أبي الحرم المدني، وجعلهما في مشيخته الأدائية.

وللعلم فإن هذه الإجازة هي التي سبق الكلام عنها في رسالة (تبرئة شيخ الإسلام زكريا الأنصاري من افتراء صاحب الوجازة عليه في أسانيده القرآنية)، وكان هذا تحت عنوان (الوقفة الأولى: مع إجازة الشبراملسي / ص: ٥-٩)، وكان الكلام يدور حول ما وقع في هذه الإجازة من أخطاء، والتي كان من أولها القول بأخذ محمد بن رافع عن صهر الشاطبي المتوفى قبل مولده بثلاثة وأربعين عامًا.

وهنا أقول:

تقدم في الوجه الأول والثاني والثالث، ذكر ثمانية أدلة على عدم وجود ابن غانم وابن أبي الحرم ضمن شيوخ اليمني في طرق العرض والتلاوة، لا في (شاطبية) ولا في (طيبة)، ولا في غيرهما.

ومن أقوى تلك الأدلة ما ورد عن تلميذين من تلاميذ الشبراملسي، أحدهما من كبار القراء، والثاني من كبار المؤرخين:

الأول- أحمد البنا الدمياطي، صاحب كتاب (إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر)، والذي قال: "قرأت القرآن العظيم من أوله إلى آخره بالقراءات العشر بمضمَّن طيبة النشر المذكور، بعد حفظهما، على علامة العصر والأوان... النور علي الشبراملسي".

ثم ذكر السند، ولم يذكر فيه من شيوخ اليمني غير والده وأحمد السنباطي، على ما تقدم في الوجه الثالث.

الثاني- مصطفى الحموي، صاحب كتاب (فوائد الارتحال)، والذي قال في أول ترجمته للشبراملسي: "أستاذي وشيخي" إلى أن قال: "وأجازني بمروياته، بإجازة كتبها لي تلميذه ومعيد درسه، صاحبنا الفاضل أحمد الدمنهوري، سنة ثمانين وألف".

فهذا المؤرخ الكبير لعصر اليمني، الذي تحت يده إجازة من الشبراملسي نفسه، والذي أخذ أيضًا عن ستة من تلاميذ اليمني غير الشبراملسي، وأجيز أيضًا من بعضهم؛ لم يذكر في ترجمته لليمني شيوخًا له في القراءات غير والده وأحمد السنباطي، ولم يذكر ابن غانم ولا ابن أبي الحرم المدني، لا في قراءات ولا في غيرها، على ما تقدم في الوجه الثاني.

أعود وأقول:

إن إجازة الشبراملسي التي اعتمد عليها البعض، جاءت مخالفة في بعضها لما صح وثبت في أسانيد اليمني على شرط صحة التلاوة، حتى إنها مخالفة لطريق الشبراملسي نفسه، على ما تقدم ذكره.

لأجل ذلك كان من الضروري التوقف أمام هذه الإجازة، وإخضاعها للفحص والتحقيق، وسيكون ذلك من خلال هذه الوقفات:

الوقفة الأولى:

وهي حول المجاز، وهو: أبو العز محمد بن أحمد بن محمد العجمي، من كبار المحدثين في عصره، وإجازته هذه في غير اختصاص الإقراء والقراءات، فقد جاء فيها: "... وقرأ عليّ غالب ألفية ابن مالك مع مراجعة شروحها لابن عقيل والمرادي والأشموني، وقرأ عليّ أيضًا من أول القرآن إلى آخر سورة النساء لأبي عمرو وابن كثير ونافع... وأجزته بالإفتاء والتدريس على مذهب إمام الأئمة محمد بن إدريس، وأن

يروي عني جميع ما سمعه مني، أو قرأه عليّ، أو قُرئ عليّ بحضوره، وبجميع ما يجوز لي وعني روايته من مقروء ومسموع، ومجاز إجازة خاصة أو عامة، ومن مناولة ووجادة ومراسلة، ومن معقول ومنقول من فروع وأصول، ومن تأليف وتخريج وتصنيف، وسائر كتب القراءات والتفسير والحديث والفقه، ومن كلام ونحو وتصريف ومعانٍ وبيان وبديع، وغير ذلك مما أخذته ودريته، أو وجدته، أو رويته، كل ذلك مع مراعاة شرطه المعتبر عند أئمة الحديث والنقل والسنة والأثر، بحق أخذي لجميع ذلك عن مشايخ الإسلام، بوأهم الله دار السلام".

فهذا نصًّا ما تحمله أبو العز الشبراملسي. وأهم ما يؤخذ منه:

أولاً- أن العجمي لم يأخذ عن الشبراملسي من القرآن إلا إلى أواخر سورة النساء بثلاث قراءات فقط.

ثانيًا- أن الإجازة شاملة لغالب العلوم الشرعية، وليست مختصة بالقراءات والإقراء.

ثالثًا- أن الإجازة شاملة لجميع أوجه التحمل: القراءة، والسماع، والإجازة العامة، والإجازة الخاصة، والمناولة، والوجادة، والمراسلة.

وهذا يعني أن مسار الإسناد في هذه الإجازة على هذه الأنواع من التحمل، وليس على ما كان على شرط الصحة عند القراء.

وقد ذُكِرَ في هذه الإجازة قرابة خمسة عشر شيخًا للشبراملسي، من بينهم عبدالرحمن اليمني.

وقد اعتمد الشبراملسي في أسانيده للحديث عن شيخين فقط، أحدهما عبدالرحمن اليمني، لذا فإن هذه الإجازة من الإجازات التي فيها خلطٌ بين طرق التحمل، والله أعلم.

الوقفة الثانية:

قال الشبراملسي في هذه الإجازة: "وأخذت القراءات السبع من طريق (الشاطبية) و(التيسير) عن الشيخ الإمام والحبر البحر الهمام الشيخ عبدالرحمن اليمني، وهو أخذ طريق (الشاطبية) عن والده ...".

فهذا ما ذكره الشبراملسي في تحمله عن اليمني، ولم يذكر بعد ذلك لا طريق (الدرة) ولا طريق (الطيبة)، مع أنه قد نُقِل عنه كل ذلك، على ما تقدم ذكره من كلام البنا الدمياطي وغيره.

فهذا يدل على أن هذه الإجازة صدرت على غير مراجعة لها من قِبَلِ الشبراملسي، وربما يؤكد هذا ما سيأتي أثناء الكلام عن تاريخها.

وما قيل من أن الشبراملسي اقتصر في تحمله على السبع، نظرًا لحال المجاز؛ فإن هذا مردود عليه بما سيأتي من كلام الشبراملسي في تحمل عبدالرحمن اليمني، فلماذا لم يقتصر عنده على السبع نظرًا لنفس هذه الحال؟! والله أعلم.

الوقفة الثالثة:

قال الشبراملسي في تحمل عبدالرحمن اليمني للقراءات الثلاث: "وأخذ طريق (الدرة) عن تلميذ والده شيخ الإسلام أحمد بن شهاب الدين بن عبدالحق السنباطي، وهو أخذ عن جمال الدين نجل شيخ الإسلام زكريا الأنصاري".

والمقصود بنجل الأنصاري هو يوسف ابن الشيخ الأنصاري، فهو الذي يرد ذكره في بعض الأسانيد المؤدية إلى الأنصاري، وغالب وجوده في طرق أسانيد كتب السنة والمسلسلات.

ووجوده في طرق أسانيد القراءات قليل، وما وُجد فيه كان من قبيل الرواية، وليس من قبيل العرض والتلاوة، وكان من ذلك ما جاء في ثبت النوري علي بن محمد الصفاقسي، من أنه أخذ القراءات

مكاتبةً عن علي الرشيدي، عن عبدالرحمن اليمني، عن أحمد السنباطي، عن يوسف، عن أبيه شيخ الإسلام زكريا الأنصاري[1].

ونَقْلُ القرآن الكريم وقراءاته روايةً على منهج أهل الحديث أمرٌ مأخوذ به عند بعض العلماء إلى عصور قريبة، وعدم التفريق بينه وبين ما كان على شرط القراء كما كان عند المتقدمين أدى إلى المشاكل الحاصلة في الأسانيد القرآنية في المراحل المتأخرة، ومن الأمثلة على ذلك:

١- ما ذكره عمر بن عبدالكريم المكي في سنده في القرآن الكريم، حيث قال: "فأروي القرآن قراءةً وإجازةً وسماعًا عن أئمة[2]".

ثم ذكر سلسلة سنده، عن شيخه علي بن عبدالبر الونائي، عن محمد مرتضى الزبيدي وعبدالرحمن الأجهوري، كلاهما عن محمد بن محمد البليدي.

٢- ما ذكره عبدالستار الدهلوي المكي في ترجمته لمحمد بن علي السنوسي، حيث قال: "ثم قرأ القرآن الكريم أولًا وحفظه وجوّده، وأخذه عن عدة أشياخ مهرة بجميع قراءاته ورواياته ووجوهه، سماعًا وعرضًا وإجازةً ومناولةً بنوعيها على مذهب من يسوي بينه وبين الحديث في ذلك، وهو المذهب المنقول والمعمول به سلفًا وخلفًا[3]".

٣- ما ذكره أبو بكر بن محمد خوقير المكي، في سنده في القرآن الكريم، عن شيخه أحمد بن إبراهيم بن عيسى، قاضي مدينة المجمعة، عن عبدالرحمن بن حسن حفيد الشيخ محمد بن عبدالوهاب، عن الشيخ إبراهيم العبيدي، ثم قال: "وقد قرأ عليه أول القرآن، كما قرأ أيضًا على الشيخ أحمد سلمونة، وقد أورد بعض أصحاب الأثبات سند قراءة القرآن، أي برواياته وطرقه ووجوهه، سماعًا وعرضًا وإجازةً

١- راجع (فهرس الفهارس): ٢/٦٧٤.

٢- انظر (آفة علو الأسانيد): ٢٠٠.

٣- راجع (فيض الملك الوهاب): ١٤٦٢.

ومناولةً بنوعيها على مذهب من يسوي بينه وبين الحديث، كما جرى العمل عليه بين السلف والخلف[1]".

فهذه ثلاثة أمثلة يُستفاد منها أنه ليس كل ما هو مذكور في الأسانيد القرآنية كان على شرط صحة التلاوة الذي يُعتمد عليه في مسار الأسانيد الأدائية لقراءات القرآن الكريم، والله أعلم.

الوقفة الرابعة:

قال الشبراملسي في تحمل عبدالرحمن اليمني للقراءات العشر من طريق (الطيبة): "وأخذ طريق (الطيبة) عن الشيخ علي بن غانم المقدسي، وهو أخذ عن شيخ الإسلام عبدالحق السنباطي، وهو أخذ عن ابن أسد، وهو أخذ عن مؤلفها شيخ الإسلام محمد ابن الجزري. وأخذها أيضًا عن الشيخ أبي الحرم المدني، وهو أخذها عن الشيخ السديسي [*السمديسي*] وهو أخذ عن ابن أسد، وهو أخذ عن مؤلفها، وهذا سند لا يوجد الآن أعلى منه".

وأقول:

تقدم في الوجه الأول والثاني، الكلام في نقل اليمني عن ابن غانم وابن أبي الحرم، كما تقدم في الوجه الرابع علل طريقي ابن غانم وابن أبي الحرم، والكلام هنا سيكون حول لفظ التحمل، وهو قوله: "وأخذ طريق (الطيبة)".

وهنا يتبادر سؤال:

هل هذا اللفظ على هذه الكيفية يُفيد بأن اليمني قرأ القرآن من أوله إلى آخره بمضمَّن (الطيبة) على ابن غانم، وكذلك على ابن أبي الحرم حتى يُحمَّل ذلك؟

١- راجع (مسند الأثبات الشهيرة)، مخطوطة بمكتبة جامعة الرياض برقم: (٨/٥٩٢).

فكما هو ملاحظ فإن لفظ التَّحَمُّل مبهم، ولا يوجد في السياق ما يرفع هذا الإبهام. فما الذي أخذه اليمني من طريق (الطيبة)؟ وعلى أي وجه من أوجه التحمل كان هذا الأخذ؟.

وقد وضَّح في بداية كلامه عن (الشاطبية) توضيحًا لا إبهام فيه، فقال: "وهو أخذ طريق (الشاطبية) عن والده، ولي الله بلا نزاع، ومحرر هذا العلم بلا دفاع، الشيخ شحاذة، إلى أواسط سورة النساء، واخترمته المنيّة، فذهب إلى تلميذه والآخذ عنه، شيخ الإسلام أحمد بن شهاب الدين بن عبدالحق السنباطي، فأخذ ذلك عنه من أول القرآن إلى آخره".

فهنا فصّل ما أخذه اليمني من طريق (الشاطبية) عن والده والسنباطي، ويكفي من هذا التفصيل قوله: "فأخذ ذلك عنه من أول القرآن إلى آخره".

فهذه هي صيغة التحمل التي يستقيم عليها مسار الإسناد على الشرط الصحيح عند أئمة هذا الشأن. أما الصياغة التي جاءت في طريق (الطيبة)، فهي فاقدة لهذا الشرط.

ومن الوارد أن يكون هذا الإسناد في (الطيبة) وليس في القراءة بمضمونها، فقد قال فيما تقدم من الإجازة: "وأجزته بالإفتاء والتدريس... وسائر كتب القراءات والتفسير والحديث...".

وقد ذكر في سياق القراءات (التيسير) و(الشاطبية) و(الدرة) و(الطيبة).

ولا يفوت أن هذه الإجازة في عدد من العلوم وليست مختصة بالقراءات، حيث قال: "ذِكْرُ الاتصالات بالفقه والحديث والقراءات".

فالقراءات ضمن العلوم التي ذكر اتصاله بها، وهذا الاتصال كائنٌ على أي وجهٍ من الأوجه التي سبق له ذكرها، حيث قال: "وأن يروي عني جميع ما سمعه مني، أو قرأه علي، أو قُرئ عليَّ بحضوره، وبجميع ما يجوز لي وعني روايته من مقروء ومسموع، ومجاز إجازة خاصة أو عامة، ومن مناولة ووجادة ومراسلة".

لذا من الوارد أن يكون طريق (الطيبة) من هذا القبيل، والله أعلم.

الوقفة الخامسة:

جاء في نهاية هذه الإجازة: "وكتبه عنه بإذنه الفقير إبراهيم البلبيسي، يوم الجمعة خامس عشرين صفر الخير، من شهور سنة ١٠٨٧ من الهجرة".

وأقول:

يعني هذا التاريخ أن هذه الإجازة صدرت عن الشبراملسي وهو في التسعين من عمره، أو في تسع وثمانين.

قال المحبي في ترجمته: "وكانت ولادته في سنة سبع أو ثمان وتسعين وتسعمائة، وتوفي ليلة الخميس ثامن عشر شوال سنة سبع وثمانين وألف، وتولى غسله بيده تلميذه الفاضل أحمد البنا الدمياطي".

وقال مصطفى الحموي: "ولد، كما أخبرني من لفظه، قبل الألف بنحو عامين، وعَمِيَ بالجدري وهو ابن ثلاث سنين".

وقال في تاريخ وفاته ما قاله المحبي، إلى أن قال: "وتولى غسله بيده تلميذه، صاحبنا العلامة أحمد البنا الدمياطي".

والسؤال:

هل فات الشبراملسي في جميع ما سبق من عمره أن يذكر ابن غانم وابن أبي الحرم ضمن شيوخ شيخه اليمني، وتنبه لهذا وهو في التسعين من عمره؟!

فهذا تلميذه الذي غسّله بيديه، لم يُورِدْ في أسانيده ذكرًا لا لابن غانم ولا لابن أبي الحرم، مع أنه لم يقرأ عليه إلا من طريق (الطيبة) التي اخْتُصَّت بهما في الإجازة.

فهو القائل: "قرأت القرآن العظيم من أوله إلى آخره بالقراءات العشر بمضمون طيبة النشر"، كما تقدم ذكره.

وقال مصطفى الحموي –صاحب البنا– في ترجمته: "وقرأ على الشيخ على الشبراملسي جميع القرآن من طريق (الطيبة)، وختم له بالجامع الأزهر ختمًا حافلًا، حضره أكابر العلماء".

وهذا أيضًا تلميذه مصطفى الحموي الذي ارتحل وساح في الأقطار، وأرّخ للقرن الحادي عشر بتوسع ووضوح عن المحبي، فلم يُورِدْ هذا أيضًا في ترجمة اليمني أي ذكر لا لابن غانم ولا لابن أبي الحرم، مع توسعه في ترجمته عن المحبي.

ثم إن هذه الإجازة كانت قبل وفاة الشبراملسي بأقل من ثمانية أشهر، وهو في التسعين من عمره، على ما تقدم من التواريخ، وإجازته لمصطفى الحموي كانت قبل وفاته بحوالي ثماني سنين، حيث قال الحموي في ترجمته: "وأجازني بمروياته، بإجازة كتبها لي تلميذه، ومعيد درسه، صاحبنا الفاضل أحمد الدمنهوري، سنة ثمانين وألف".

فهل يمكن القول: إن الحموي، والدمنهوري كاتب الإجازة ومعيد دروس الشيخ، لا علم لديهما بأمر ابن غانم وابن أبي الحرم، وكذلك البنا الدمياطي، وأيضًا من سبق ذكرهم في الأوجه الثلاثة الأولى؟!

ما يُحمل عليه أمر ابن غانم وابن أبي الحرم في هذه الإجازة:

بناءً على ما تقدم من أدلة للقراء والمؤرخين أفادت عدم وجود ابن غانم المقدسي وابن أبي الحرم المدني في مشيخة عبدالرحمن اليمني؛ لم يبقَ إلا وجه واحد يُحمل عليه ذلك وهو: أن يكون اليمني قد أخذ عن هذين الشيخين فعلًا، على أي وجهٍ من أوجه التحمل المجردة من الأداء، مما سبق ذكره في الإجازة، ويكون اليمني قد اختص به بعض طلابه دون غيرهم، وكان الشبراملسي من هؤلاء، ويكون الشبراملسي اختص به بعض طلابه أيضًا، وكان منهم محمد بن أحمد أبو العز العجمي، صاحب هذه الإجازة، والله أعلم.

ولا يفوت أن الشبراملسي لم يأخذ عن اليمني القراءات فقط؛ بل أخذ عنه علومًا أخرى، من أهمها الحديث، فهو ثاني اثنين نقل عنهما الحديث، والعجمي –صاحب الإجازة– محدث، حتى إن الإجازة لم يُوصف فيها الشبراملسي بغير ذلك، حيث جاء في نهايتها: "خادم السنة الشريفة بالأزهر"، وهذا غير المعهود في إجازات القراء، والله أعلم.

وعلى هذا، فلا وجه يُحمل عليه أمر هذه الإجازة إلا ذلك، بعد ما سبق من الأدلة التي أفادت عدم وجود ابن غانم وابن أبي الحرم في مشيخة عبدالرحمن اليمني. وهذا إذا استبعدنا الكلام في التدليس والخوض فيه، مع أن هذا الطريق فيه دافع من دوافع التدليس؛ إذ يرتفع درجتين عن الطريق المشهور لليمني، وهو طريق أحمد السنباطي.

وقد نُصَّ في الإجازة على هذا العلو فيما تقدم ذكره، فقال: "وهذا سند لا يوجد الآن أعلى منه"، وكان هذا في طريق ابن غانم وابن أبي الحرم فقط.

ومعلوم أن طلب العلو في السند من أول دوافع التدليس، قال ابن دقيق العيد: "وأكثر مقصود المتأخرين في التدليس طلب العلو". والمتأخرون بالنسبة لابن دقيق العيد مَنْ كانوا قبل القرن السابع، فوفاته سنة ٧٠٢هـ، فما بالنا بمن جاؤوا بعده من العصور التالية!.

والشبراملسي بريء من ذلك، فقد صدرت هذه الإجازة وهو في التسعين من عمره، إلى جانب أنه كان كفيف البصر، وفوق هذا وذاك أن هذا الطريق لم يظهر عند أساتذة الأداء والإقراء من تلامذته.

ومما يلاحظ أن هذه الإجازة لا شهود عليها، كما كان الحال في ذلك العصر من الإشهاد على الإجازات، ومن ذلك إجازة محمد البقري لأحد تلاميذه، وقد شهد عليها ثمانية من الشيوخ[1].

وختامًا أقول:

هذه خمس وقفات حول إجازة الشبراملسي، كشفت عدم استقامتها على الشرط الصحيح عند أهل هذا الشأن، والله أعلم.

١– انظر كتاب (الأسانيد القرآنية لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري): ٢٠٢.

خُلاصة الرسالة

أولاً- أدلة عدم وجود ابن غانم وابن أبي الحرم ضمن شيوخ عبدالرحمن اليمني:

١- لم يرد ما ينص على هذا في قولٍ صادرٍ عن عبدالرحمن نفسه، لا في إجازة من الإجازات، ولا في مؤلَّف من المؤلفات.

٢- لم يذكر هذا الشيخ عبدالباقي الحنبلي الدمشقي في ثبته المسمى (رياض الجنة في آثار أهل السنة)، وهو من المتقدمين من تلاميذ اليمني، وأخذ عنه القراءات من جميع طرقها.

٣- لم يذكر هذا الشيخ محمد بن قاسم بن إسماعيل البقري، في إجازته الصادرة لأحد تلاميذه، وهو من كبار تلاميذ عبدالرحمن اليمني.

٤- لم يذكر هذا محمد أمين بن فضل الله المحبي، في ترجمته لعبدالرحمن اليمني، في كتابه (خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر)، والمحبي من كبار المؤرخين لهذا القرن، وفاته سنة ١١١١هـ، وهي نفس سنة وفاة البقري.

٥- لم يذكر هذا مصطفى بن فتح الله الحموي، في ترجمته لعبدالرحمن اليمني، وكان قد توسع فيها عن المحبي، وهذه الترجمة في كتابه (فوائد الارتحال ونتائج السفر في أخبار القرن الحادي عشر).

والحموي تتلمذ على سبعة من تلاميذ عبدالرحمن اليمني، وهم:

أ- عبدالباقي بن عبدالباقي الحنبلي الدمشقي.

ب- عبدالسلام بن إبراهيم اللقاني.

ج- علي بن علي الشبراملسي.

د- عبدالقادر بن أحمد الغصين الغزي.

هـ- علي بن إبراهيم الخياط الرشيدي.

و- شاهين بن منصور الأرمناوي.

ز- محمد بن قاسم بن إسماعيل البقري.

وقد صدرت للحموي إجازات مكتوبة من بعضهم، منهم: الشبراملسي، والأرمناوي، والبقري.

٦- لم يذكر هذا أحمد بن محمد البنا الدمياطي، وكان قد قرأ على الشبراملسي العشر من طريق (الطيبة) من أول القرآن إلى آخره، وذكر سنده في كتابه (إتحاف فضلاء البشر).

٧- لم يذكر هذا أبو المواهب بن عبدالباقي الحنبلي الدمشقي، وكان قد قرأ العشر من طريق (الطيبة)، على محمد البقري، وكذلك بعض القرآن على الشبراملسي، وأحال أسانيده على ثبت والده، المتقدم.

٨- لم يذكر هذا الشيخ محمد بن محمد البديري الدمياطي في ثبته المسمى (الجواهر الغوالي في بيان الأسانيد العوالي)، وكان قد قرأ العشر من طريقي (الشاطبية) و(الدرة) على محمد البقري، وعلى الشبراملسي، وقرأ على البقري بالعشر من طريق (الطيبة) إلى قوله تعالى: "قل أؤنبئكم" من آل عمران.

٩- لم يذكر هذا الشيخ أبو السماح أحمد البقري في إجازته لعلي بن أحمد بن كزبر الدمشقي، وقد قرأ عليه من طريق (الشاطبية)، وأيضًا في إجازته للحاج محمود أفندي إمام جامع دلكر زادة، وقد قرأ عليه من طريق (الطيبة) إلى قوله تعالى: "واذكروا الله في أيام معدودات".

فهذه تسعة أدلة على عدم وجود ابن غانم وابن أبي الحرم في مشيخة اليمني. في الأسانيد المتصلة على شرط صحة التلاوة.

ثانيًا- أدلة عدم استقامة طريقي ابن غانم وابن أبي الحرم في نقلهما لطريق (الطيبة):

١- لم يرد ما يُفيد بأخذ ابن غانم عن عبدالحق السنباطي، بثلاثة أدلة:

أ- ترجمته في كتاب (لطف السمر وقطف الثمر) لنجم الدين الغزي، وابن غانم قرظ للغزي في بعض مؤلفاته، فكان بينهما تواصل، وذكر له عددًا من الشيوخ، ليس من بينهم عبدالحق السنباطي.

ب- ترجمته في كتاب (خلاصة الأثر) للمحبي، وقد ذكر له خمسة عشر شيخًا، ليس من بينهم عبدالحق السبناطي.

ج- ترجمته في كتاب (فوائد الارتحال) للحموي، وذكر له فيها قرابة عشرين شيخًا، ليس من بينهم عبدالسنباطي.

٢- لم يرد ما ينص على نقل ابن غانم عن السمديسي للقراءات العشر من طريق (الطيبة) تحديدًا، في الكتب الثلاثة السابقة.

٣- لم يرد ما يفيد نقل ابن أبي الحرم عن السمديسي للقراءات العشر من طريق (الطيبة) تحديدًا.

٤- لم يرد ما يفيد نقل عبدالحق السنباطي عن ابن أسد الأميوطي للقراءات العشر من طريق (الطيبة)، والوارد أنه أخذ عنه السبع.

٥- لم يرد ما يُفيد نقل السمديسي عن ابن أسد الأميوطي للقراءات العشر من (الطيبة) ولا غيرها، والوارد أنه أخذ القراءات عن جعفر السنهوري.

٦- لم يرد ما ينص على نقل ابن أسد الأميوطي عن ابن الجزري للقراءات العشر من طريق (الطيبة) تحديدًا.

فهذه ستة أدلة على عدم استقامة طريقي ابن غانم وابن أبي الحرم في نقلهما لطريق (الطيبة).

ثالثًا- وقفات حول مآخذ إجازة الشبراملسي:

١- أن هذه الإجازة صادرة لمحدّثٍ ليس من علماء القراءات، وهو: محمد بن أحمد بن محمد أبو العز العجمي، وقد قرأ على الشبراملسي بعض القرآن بثلاث قراءات فقط.

٢- أن هذه الإجازة صادرة في جميع العلوم الشرعية، ولم تختصّ بعلم القراءات فقط، وهذا يعني أن طرق الأسانيد فيها على جميع أوجه التحمل المذكورة فيها، والتي على غير شرط التلاوة.

٣- لم يُذكر في هذه الإجازة غير القراءات السبع، من نقل الشبراملسي عن عبدالرحمن اليمني، وهذا مخالف لما نقله عنه من السبع والعشر من جميع الطرق. وما ذكره البعض من مبررات لذلك مردودٌ عليه.

٤- جاء في الإجازة أخذ عبدالرحمن اليمني للقراءات الثلاث عن أحمد السنباطي، عن ابن الأنصاري، عن الأنصاري، وهو طريق رواية، ومخالف لما صحّ واشتهر في طرق الأداء.

٥- جاء في الإجازة أخذ عبدالرحمن لطريق (الطيبة) عن ابن غانم وابن أبي الحرم، دون تفصيل للقدر المأخوذ، ولا لوجه التحمل الذي كان عليه هذا الأخذ.

٦- صدرت هذه الإجازة عن الشبراملسي وهو في التسعين من عمره، وقبل وفاته بأقل من ثمانية أشهر، وهذا يعني أنه كان في حالٍ لا تسمح له بالمراجعة والتحقيق لما يصدر عنه.

٧- خالفت هذه الإجازة في أسانيدها أسانيدَ كبار تلاميذ الشبراملسي من أئمة هذا الشأن، ومن أجلهم: أحمد البنا الدمياطي، الذي لازمه وكان هو من غسّله بيديه.

٨- أن هذه الإجازة غير موثّقة بشهود عليها، كما هو حال الإجازات في ذلك العصر، ومن ذلك إجازة محمد البقري، قرين الشبراملسي في التحمل عن اليمني.

فهذه ثماني وقفات حول مآخذ إجازة الشبراملسي لأبي العز العجمي.

رابعًا- ما يُحمل عليه أمر ابن غانم وابن أبي الحرم:

بعد ما تقدم من الأدلة التي أفادت عدم صحة واستقامة طريقي ابن غانم وابن أبي الحرم؛ لم يبقَ لهذا الأمر وجهٌ يُحمل عليه إلا أحد طرق الرواية التي جرى عليها العمل بين أهل الحديث، والخارجة عن شرط الصحة عند أهل الإقراء.

وعلى هذا يكون عبدالرحمن اليمني قد اختص به بعض طلابه المحدّثين، وكان منهم الشبراملسي، وكذلك الشبراملسي يكون اختصّ به بعض طلابه المحدثين، وكان منهم أبو العز العجمي، وهذا إذا استبعدنا التدليس والخوض فيه، لأن هذا الطريق يعلو درجتين عن غيره، والعلو دافع من دوافع التدليس، والله أعلم.

* * *

وأخيرًا، أكرر ما سبق لي قوله في صدر كتاب (رد الحجج: صـ ٣)، حيث قلت: "فإن ساحة الأسانيد مليئة بالعجب العجاب. فمن الأسانيد ما هو متصل مع الاستقامة والصحة، ومنها ما هو متصل مع الاستقامة وعدم الصحة، ومنها ما هو متصل مع عدم الاستقامة وعدم الصحة، ومنها ما هو منقطع، ومنها ما هو مدلَّس. فليس كل ما هو مُسَطَّر في الإجازات يُعبِّر عن واقع، لا من حيث صحة النقل، ولا من حيث صحة السند".

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب..

وصلاة وسلامًا على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين..

السَّيِّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِالرَّحِيمِ